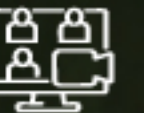
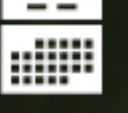


جدول الأعمال

المؤتمر السنوي الثالث حول
مفترق طرق الأزمات: الصراع والمناخ والبيئة
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

 حضور شخصي وافتراضي

 30 حزيران/يونيو - 1 تموز/يوليو 2026

 9:30 صباحاً - 4:00 مساءً بتوقيت إسطنبول

 فندق إيليت وورلد اسطنبول تقسيم



بين عامي 2024 و 2026، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صراعات مسلحة وأزمات سياسية حادة في عدة سياقات، بما في ذلك غزة ولبنان وليبيا والسودان وسوريا واليمن. وقد ألحقت هذه الصراعات أضرارًا جسيمة بالبيئة؛ حيث تسببت في تلويث الموارد الطبيعية والأراضي، وتدمير البنى التحتية البيئية، وتقويض سبل عيش السكان. من خلال تدمير البنية التحتية، وتعطيل سبل العيش، وتشريد السكان، وإضعاف أنظمة الحوكمة، أدى النزاع إلى تقليص قدرة الدول والمجتمعات المحلية على التصدي للتدهور البيئي. وفي الوقت نفسه، تواجه الجهود الرامية إلى التعافي البيئي تحديات كبيرة، لا سيما في ظل استمرار الانقسام السياسي، والأزمات الاقتصادية، وتراجع التمويل الدولي، وانهيار المؤسسات.

وسيولي هذا المؤتمر السنوي الثالث اهتماماً خاصاً بالتعافي وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، إذ سيبحث في كيفية دمج الاعتبارات البيئية في عمليات إعادة البناء في البلدان الخارجة من النزاع، ولا سيما سوريا والعراق ولبنان والسودان وغزة. كما سيستكشف المؤتمر الدور المتنامي لدول الخليج في تشكيل عملية إعادة الإعمار من خلال الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، وأجندات التحول في قطاع الطاقة في وقت يشهد تحولات إقليمية كبرى. وقد تأثرت اقتصادات دول الخليج نفسها بالحرب الإقليمية، بما في ذلك من خلال التهديدات التي طالت أمن الطاقة، والنظم الغذائية، والبنية التحتية الرئيسية مثل محطات تحلية المياه. ومن المرجح أن تعيد هذه الضغوط تشكيل المنطقة مع استكشاف خيارات جديدة للبنية التحتية ونماذج للتكامل الاقتصادي، ما سيخلف تداعيات كبيرة على التعافي البيئي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل.

ومن خلال تبني منظور مقارن وعابر للأقاليم، سيجتمع المؤتمر بين تجارب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدروس المستفادة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث ورثت المجتمعات هناك إرثاً بيئياً مشابهاً من النزاعات، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، والنزوح، والتعافي بعد الحرب.

ينظم المؤتمر كل من مبادرة الإصلاح العربي ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ويستكشف العلاقة بين النزاع وتغير المناخ وتدهور البيئة والانتعاش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالاعتماد على التجارب من مختلف أنحاء المنطقة، يسعى المؤتمر إلى إثراء النقاشات حول الحوكمة والعدالة

والاقتصاد السياسي. وتشمل الموضوعات المناقشات القانونية حول المفهوم الناشئ للإبادة البيئية، وتأثير النزاع على المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وأوجه التشابه والاختلاف بين السياقين العراقي والسوري، وديناميات المياه العابرة للحدود، وتداعيات النزاعات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأثير إغلاق مضيق هرمز على أسواق الطاقة الإقليمية، والاستخدام العملي لتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في أوقات النزاع.

اليوم الأول

09:00-09:30: التسجيل

09:30-09:45: كلمات افتتاحية، مؤسسة Robert Bosch Stiftung

09:45-11:15: الجلسة الأولى

إعادة البناء بعد الحرب؟ العدالة البيئية، والتعافي، والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط: حالات من سوريا والعراق

تتشارك سوريا والعراق، بصفتها جارتين، نفس المساحة الجغرافية وتاريخاً مشتركاً، اتسم في العقود الأخيرة بتجربة مشتركة من الصراع الأهلي والغزوات الأجنبية والتدمير المتعمد للبيئة الطبيعية. ورغم اختلاف أسباب وديناميات الصراعات في سوريا والعراق، إلا أن هناك عدة قواسم مشتركة بين البلدين في ما يتعلق بكيفية تأثير البيئة بالصراع، لا سيما الموارد المائية والأراضي الزراعية. هناك فرصة للحوار والتعاون بين الناشطين وأصحاب المصلحة في كلا البلدين لتبادل المعرفة حول كيفية معالجة تلك القضايا المشتركة، وكيفية بناء وتطوير التعاون والتحالفات بين العراقيين والسوريين. وفي حين أن إعادة الإعمار ما بعد الصراع واستعادة البيئة في سوريا لا تزال في مراحلها الأولى، فإن العراق

في مرحلة متقدمة أكثر بكثير، وهناك فرصة هنا لتبادل الآراء ومناقشة الدروس المستفادة من السياق العراقي. ستجتمع هذه الجلسة نشطاء وباحثين وأكاديميين من العراق وسوريا لمناقشة وتبادل وجهات النظر والمعرفة والخبرة حول الأثر البيئي للنزاع، وإعادة الإعمار والانتعاش بعد النزاع بين البلدين. سيتساءل المشاركون في الجلسة: ما الذي يمكن أن يتعلمه السوريون من جهود إعادة الإعمار في العراق؟ وكيف يمكن تشكيل تحالفات بين البلدين لتبادل المعرفة والاستراتيجيات؟ وكيف يمكن تشجيع التعاون بين البلدين بشأن القضايا المتعلقة بتأثير النزاع على البيئة؟

ميسرة الجلسة:



سارين كراجريان

مديرة برنامج السياسات البيئية،
مبادرة الإصلاح العربي

المتحدثون:



أنصار جاسم

باحثة بالعلوم السياسية وطالبة
دكتوراه، جامعة برلين الحرة



دلير يوسف

صحافي سوري
مستقل



بسام العبيدي

مسؤول برامج، جمعية
حماة نهر دجلة



كوثر المحمدي

المؤسسة والمديرة التنفيذي
لمؤسسة سُقيا

11:30-11:15: استراحة لتناول القهوة

11:30-13:00: الجلسة الثانية

الإبادة البيئية: من الواقع البيئي إلى المفهوم القانوني

في السنوات الأخيرة، تزايد الزخم الدولي للاعتراف بالضرر البيئي الذي يحصل خلال النزاعات المسلحة ومحاسبة المسؤولين عنه، وهو بُعد من أبعاد الحرب غالبًا ما يُغفل عنه، له عواقب طويلة الأمد على النظم البيئية والبشر؛ من الحرق المتعمد للأراضي الزراعية في سوريا ولبنان، إلى تدمير محطات معالجة مياه الصرف الصحي في غزة، أصبح التدهور البيئي بشكل متزايد نتيجة ثانوية وتكتيكيًا للحرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد لوحظت أنماط مماثلة على الصعيد العالمي، إذ استخدمت أوكرانيا مصطلح «الإبادة البيئية» صراحةً لوصف الدمار البيئي واسع النطاق الناجم عن الغزو الروسي، بما في ذلك تدمير سد كاخوفكا. وقد أدت هذه التطورات إلى تجدد الدعوات لتعزيز الحماية القانونية للبيئة في مناطق النزاع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الاعتراف رسميًا بالإبادة البيئية كجريمة دولية بموجب القانون الدولي.

تستكشف هذه الجلسة النقاشات القانونية والأخلاقية والسياسية المتطورة المحيطة بالمساءلة عن الأضرار البيئية في الحروب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمقارنة التجارب في أنحاء المنطقة وأوكرانيا وخارجها، ودراسة الآليات — القائمة والناشئة على حد سواء — التي يمكن الاستفادة منها لمعالجة هذه الانتهاكات. كما ستناقش الجلسة الآليات الموجودة لتوثيق الجرائم البيئية الناجمة عن الحرب، مثل «سجل الأضرار» الذي أنشأته أوكرانيا، والذي جمع أكثر من 01 آلاف جريمة بيئية، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا السجل في أي إجراءات قانونية محتملة، وفي التعافي وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع.

ستجمع هذه الجلسة بين ممارسي المهنة القانونية وخبراء البيئة من أجل إجراء دراسة نقدية لجدوى وفائدة السعي إلى المساءلة عن الأضرار البيئية من خلال أطر قانونية مثل القانون الإنساني الدولي، والقانون البيئي، والمقترحات الناشئة المتعلقة بجريمة الإبادة البيئية. وسيستكشف المشاركون في الجلسة أسئلة رئيسية، منها:



Robert Bosch
Stiftung

مبادرة
الإصلاح
العربي



ما هي أشكال العدالة أو التعويض التي يمكن تحقيقها بشكل واقعي للمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية المتضررة؟ وما هي التطورات الملموسة على الصعيد القانوني أو المؤسسي أو في مجال الدعوة التي حدثت منذ عام 2024 في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الأضرار البيئية خلال النزاعات المسلحة؟ هل يمكن اعتماد آليات مثل «سجل الأضرار في أوكرانيا» في أماكن أخرى مثل لبنان وفلسطين، وهل ستكون هذه الآلية ملائمة لتلك السياقات المختلفة تمامًا؟ وكيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما تتميز به من نقاط ضعف بيئية فريدة ونزاعات مطولة، أن تساهم في صياغة المعايير العالمية في هذا المجال، بما في ذلك اتخاذ دول المنطقة نهجًا أكثر استباقية تجاه بناء قضايا من نوع «الإبادة البيئية» ضد أولئك الذين استخدموا التدمير البيئي كسلاح حرب؟

ميسرة الجلسة:



مود سارليف

رئيسة أمانة منتدى أبحاث المناخ،
برنامج القانون المستدام في جامعة أكسفورد

المتحدثون:



ريناتا كازاك

محاضرة،
جامعة لينشوبينغ



فرح عماد

باحثة قانونية،
العربية لحماية الطبيعة



ستافروس-إيفدوكيموس بانتازوبولوس

محاضر، كلية الحقوق في جامعة
أثينا الوطنية وكابوديستريان



علي السويديان

باحث قانوني،
المفكرة القانونية

13:00-14:30: استراحة الغذاء

14:30-16:00: الجلسة الثالثة

قضايا المياه العابرة للحدود بين لبنان وسوريا وتركيا والعراق

لطالما كانت المياه والسيطرة على مواردها مصدر توتر بين مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهناك نزاعات منفصلة بين تركيا وجارتها الجنوبيتين سوريا والعراق حول تقاسم مياه نهر الفرات ودجلة، كما يوجد نزاع بين سوريا ولبنان حول تقاسم مياه نهر الأورونتس. وتشكل هذه الأنهار مورداً مشتركاً تتحدد معالمه بالجغرافيا الطبيعية والحدود السياسية على حد سواء. ومنذ ستينيات القرن الماضي، بُذلت جهود غير منسقة لبدء مشاريع تنموية (مثل السدود) أثرت سلباً على العلاقات بين مختلف البلدان.

كان لبناء السدود الكبرى في تركيا على نهر الفرات (كجزء من مشروع جنوب شرق الأناضول) تداعيات كبيرة على سوريا والعراق. وعلى نطاق المنطقة، غالباً ما تُقدّم مثل هذه المشاريع – التي يتم تطويرها بتمويل ومقاولين أجانب – على أنها حلول لنقص المياه المحلي أو للتحديات الاقتصادية. لكنها تعكس أيضاً منطقاً أوسع نطاقاً: منطقاً ينظر إلى المياه كسلعة يجب التحكم فيها وتعظيم استفادتها منها وتحويلها إلى مصدر دخل، بغض النظر عن الآثار على المناطق الواقعة أسفل مجرى النهر، أو حقوق المجتمعات المجاورة.

ورغم توقيع عدة اتفاقيات على مر السنين بين تلك البلدان المختلفة لتخفيف التوترات وتعزيز التعاون، إلا أن هناك مخاوف من أن العديد من تلك الاتفاقيات كانت أحادية الجانب وتفضل مصالح طرف واحد على الأطراف الأخرى. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الاتفاقيات الموقعة بين سوريا ولبنان في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بنهر العاصي، التي انتقدها بعض الفاعلين اللبنانيين لكونها تعطي الأولوية للمصالح السورية، وتحد من قدرة لبنان على تلبية احتياجاته المائية. منذ سقوط النظام القديم في سوريا عام 2024، تحسنت العلاقات بين تركيا وسوريا، كما تحسنت العلاقات بين سوريا ولبنان مع التغييرات التي طرأت على النظام السياسي في لبنان. وقد أدى ذلك إلى تغيير الديناميكية بين البلدان وفتح فرص

جديدة لتجديد العلاقات الدبلوماسية وجعلها أكثر إيجابية، وهو ما قد يترجم إلى علاقات مائية عبر الحدود أكثر إنصافاً واستدامة.

ستستكشف الجلسة كيف تتشابك الموارد المائية مع السياسة والحرب وأجندات التنمية الدولية، وستطرح الأسئلة الآتية: ما هي أنواع مستقبل الموارد المائية التي يتم بناؤها في العراق وتركيا ولبنان وسوريا، ولصالح من؟ كيف تؤثر اختلافات توازن القوى الإقليمية والجهات المانحة الدولية والنخب المحلية على طريقة إدارة المياه وتوزيعها؟ كيف يمكن حل النزاعات حول تقاسم الموارد المائية بين تلك البلدان في المستقبل، بالنظر إلى الفرص الجديدة التي تتيحها التغيرات في النظام السياسي في كلا البلدين؟



مصطفى حديد
مستشار مستقل



ريا اسطفان
خبيرة في قانون المياه، مستشارة دولية / رئيسة
تحرير مجلة Water International (IWRA)



أحمد حاج أسعد
خبير في الجغرافيا السياسية للمياه
ونظم المعلومات الجغرافية



زهراء حماده
باحثة



ناتاشا كارمي
مديرة برنامج «السلام المائي»، منطقة
غرب آسيا وشمال أفريقيا، مركز جنيف للمياه



16:00-16:15: استراحة

16:15-17:45: الجلسة الرابعة

أزمة مضيق هرمز: أمن الطاقة، والنظم الغذائية، والتكيف الإقليمي

أدى تعطل التجارة البحرية عبر أحد أكثر الممرات الاستراتيجية في العالم، إلى جانب الهجمات على البنية التحتية للطاقة في جميع أنحاء الخليج، إلى كشف مدى هشاشة النظم الإقليمية والعالمية التي تعتمد على الطاقة بأسعار معقولة، وسلاسل الإمداد المستقرة، وطرق النقل الآمنة. وقد ارتفعت أسعار النفط والغاز العالمية الآن بشكل حاد، ما تسبب في ارتفاع تكلفة العديد من السلع الأساسية، بما في ذلك المنتجات البترولية المتنوعة والأسمدة.

كما أثارت الحرب تساؤلات مهمة حول مستقبل أنظمة الطاقة والغذاء في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلى أي مدى يمكن للبنية التحتية الحالية أن تصمد أمام الصدمات الجيوسياسية؟ ما هي الدول والفئات الاجتماعية التي تتحمل أكبر تكاليف الأزمة، وكيف تتوزع هذه الآثار عبر المنطقة؟ هل ساهمت الأزمة في تسريع الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات وطرق تصدير الطاقة، أم عززت الاعتماد على أنظمة الوقود الأحفوري الحالية؟

ستستكشف المناقشة كيف تؤثر اضطرابات الطاقة على النظم الغذائية، وأمن المياه، والإدارة البيئية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما ستقيم استراتيجيات التخفيف التي تتبعها دول الخليج، وتطرح السؤال حول الدروس التي توفرها هذه الأزمة لبناء أنظمة طاقة أكثر مرونة واستدامة وأماناً في عصر يتشكل بشكل متزايد بفعل الصراعات، وتغير المناخ، وعدم اليقين الجيوسياسي.

ميسر الجلسة:



نديم حوري
المدير التنفيذي،
مبادرة الإصلاح العربي

المتحدثون:



داوود الأنصاري
المؤسس والرئيس، معهد
شاهين للاستراتيجية والتنمية



ظبية المهدي
استاذة مشاركة، كلية العلوم
والهندسة جامعة حمد بن خليفة



كنج حمادة
المؤسس المشارك، مؤسسة
حلول التنمية الاقتصادية

اليوم الثاني

11:00-09:30: الجلسة الخامسة

استخدامات تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحليل العلاقة بين الصراع والمناخ والبيئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تلجأ المؤسسات العامة والخاصة بشكل متزايد إلى تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لرصد الآثار قصيرة وطويلة المدى للنزاعات على البيئة. ويُعد نظام المعلومات الجغرافية فرصة لجمع البيانات الحيوية التي يمكن استخدامها لتقييم الأضرار الناجمة عن النزاع، وتحديد الأعمال المحددة التي يرتكبها كل طرف مسلح متنازع، والإبلاغ عن جرائم الحرب المحتملة، ودعم جهود حماية المدنيين، بما في ذلك إجلاؤهم من مناطق النزاع.

ومن خلال نظام المعلومات الجغرافية، يمكن للوكالات والجهات الحكومية أيضًا رصد حرائق الغابات، وتسربات النفط، والمقابر الجماعية، وعمليات الإبادة الجماعية، وعلامات تلوث التربة والمياه، من بين أمور أخرى. ويسهم استخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية في توجيه السياسات على المستوى المحلي من قبل الوكالات الحكومية والدولية لوضع الخطط والاستراتيجيات، ومواجهة الآثار البيئية للنزاع، وحماية المدنيين والحياة البرية، وإرساء الأسس لعمليات ما بعد النزاع لإعادة إعمار الأراضي وتأهيلها، لا سيما في السياقات التي شهدت دماراً واسع النطاق للغاية مثل غزة ولبنان، حيث تنتشر ملايين الأطنان من الأنقاض في كل مكان. وعلى الصعيد الدولي، يمكن أن يضع ذلك أيضًا الأساس لرفع دعاوى قضائية متعلقة بالإبادة البيئية في نهاية المطاف، حيث يمكن استخدام الصور كأدلة وكأساس لبناء القضايا.

ستجتمع هذه الجلسة خبراء وممارسين في مجال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمناقشة كيفية استخدامهم نظم المعلومات الجغرافية في عملهم داخل بلدانهم وفي سياقاتهم



Robert Bosch
Stiftung

مبادرة
الإصلاح
العربي



الخاصة، وما هي النتائج العملية، حسب خبرتهم، لاستخدام هذه التكنولوجيا أثناء النزاعات وبعدها، وما هي حدودها من المنظور التقني والأخلاقي والسياسي، وما إذا كان من الممكن استخدامها أيضًا لدعم الدعاوى القضائية البيئية في مرحلة ما بعد النزاع؟

ميسرة الجلسة:



هانية الزعتري

مطورة ومستشارة في
مجال التكنولوجيا المدنية

المتحدثون:



روبي زياده

باحثة مشاركة، المركز الوطني للمخاطر الطبيعية
والإنذار المبكر، المجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان



جوناثان والش

باحث، مرصد النزاعات
والبيئة



أحمد السيداني

منسق إدارة المعلومات، خبير نظم المعلومات
الجغرافية، منظمة إنقاذ الطفولة الدولية



لينا إكلوند

أستاذة مساعدة،
جامعة لوند

11:00-11:30: استراحة لتناول القهوة



11:30-13:00: الجلسة السادسة

المزارعون والسيادة الغذائية والتكلفة البشرية للنزاع

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقف المزارعون والعاملون في القطاع الزراعي عند تقاطع الصراع وتدهور البيئة. فقد دمرت الحروب الأراضي الزراعية، وعطلت أنظمة إنتاج الغذاء، وشردت سكان الريف، وقوضت سبل العيش على نطاق واسع. وفي بعض السياقات، مثل السودان، استهدفت المجتمعات الزراعية عمداً كجزء من استراتيجيات أوسع تهدف إلى السيطرة على الأراضي، وتعطيل أنظمة الغذاء، واستخدام الجوع كسلاح.

على الرغم من الدور المحوري الذي يضطلع به المزارعون والعاملون في القطاع الزراعي في ضمان السيادة الغذائية ودعم الاقتصادات الريفية، غالباً ما يتم استبعادهم من المناقشات السياسية المتعلقة بالنزاعات، والإنعاش، والتنمية الزراعية. وينتمي الكثيرون منهم إلى فئات مهمشة، بما في ذلك اللاجئون، والعمال الموسميون، والعمال الذين لا يملكون أرضاً، والعاملون في القطاع غير الرسمي، الذين لا تزال حقوقهم ومصالحهم غير ممثلة بشكل كافٍ. ومع انهيار النظم الزراعية، يواجه الملايين البطالة، والنزوح، وتزايد الضعف الاجتماعي؛ ومع ذلك، فإن المزارعين ليسوا مجرد ضحايا للنزاع فحسب، بل هم أيضاً جهات فاعلة حاسمة في عمليات الإنعاش وإعادة الإعمار. وسيكون إحياء الإنتاج الزراعي، واستعادة سبل العيش، وإعادة بناء النظم الغذائية، مكونات أساسية لأي جهد تعافٍ مستدام. وهذا يتطلب تجاوز المناقشات الفنية حول إنتاج الغذاء لمعالجة قضايا حقوق العمال، والحماية الاجتماعية، والوصول إلى الأراضي، والتمثيل، والعدالة الريفية.

ستبحث هذه الجلسة كيف يعيد النزاع، وتدهور البيئة، وتغير المناخ تشكيل حياة وسبل عيش المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي في جميع أنحاء المنطقة. وستستكشف الجلسة من يتحمل تكاليف انهيار القطاع الزراعي، وأصوات من تُستبعد من تخطيط التعافي، وما هي السياسات اللازمة لحماية المجتمعات الريفية قبل النزاع وأثناءه وبعده.

ميسرة الجلسة:



عبير البطمة
منسقة PENGON

المتحدثون:



عبدالعزیز الصالحي
باحث مستقل



كندة ابراهيم
باحثة، الجامعة التشيكية
لعلوم الحياة في براغ



كورين جبور
مديرة مشاريع، منسقة برامج، متخصصة
في الزراعة المستدامة والتعليم، جبال



معز علي
باحث ومسؤول سياسات،
Earthna، مؤسسة قطر

13:00-14:30: استراحة الغذاء

14:30-16:30: الجلسة السابعة

الدروس والتجارب من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:
توثيق التدمير البيئي الناجم عن النزاعات

تعمل المجتمعات المتضررة من النزاعات بشكل متزايد على تطوير أساليب مبتكرة لتوثيق الدمار البيئي، والحفاظ على الأدلة، والسعي إلى المساءلة، ودمج الشواغل البيئية في عمليات إعادة الإعمار والعدالة الانتقالية. وفي حين حظيت هذه الجهود باهتمام متزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن

أيضًا استخلاص دروس قيّمة من التجارب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ أمضت منظمات المجتمع المدني والباحثون والمجتمعات الأصلية والمدافعون عن البيئة عقودًا في توثيق الآثار البيئية للعنف والاستغلال المفرط والنزاعات المسلحة.

ستستكشف هذه الجلسة الاستراتيجيات والأدوات والتحالفات العملية التي نجحت في ترجمة التوثيق البيئي إلى تغيير في السياسات، وإجراءات قانونية، وتعبئة مجتمعية، ومبادرات للتعافي بعد النزاع. وستبدأ الجلسة بسلسلة من المداخلات من متحدثين يمثلون تجارب إقليمية مختلفة، تليها مناقشات جانبية مُيسّرة تهدف إلى تشجيع التبادل بين المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ميسر الجلسة ومتحدث:



رودريغو يانييز روخاس
باحث، RIMISP

المتحدثون:



أوكوها أوكيو
قائد الفريق، تعزيز السلام
والمرونة في نيجيريا



نيغاسي سولومون
باحث رئيسي، معهد تيغراي
للدراستات السياسية



ريكاردو فورت
باحث أول، مجموعة
تحليل التنمية